



أسئلة مجلة "المغترب"

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مصرف لبنان

٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤ | بيروت - لبنان

١ - **الوضع الأمني والسياسي في لبنان يتسم بالخطورة، هل ينسحب هذا الوصف على الوضع النقدي والمالي في البلاد وكيف يرى نائب الحاكم المشهد من نافذة مصرف لبنان؟**

مما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة والفراغ المستمر في المؤسسات الدستورية قد أنتجت تداعيات مباشرة على الاقتصاد اللبناني، لا سيما في ظل الأحداث في المنطقة والأعداد الكبيرة للاجئين في لبنان، غير أن النموذج النقدي الذي بنيناه أضفى مناعة حمت الاستقرار في الظروف الاستثنائية. نحن مستمرون في هذا النموذج الذي يضع مهمة المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي كهدف أساسي واستراتيجي وطويل الامد، حيث تتوفر الإمكانيات لدى مصرف لبنان لتحقيقه. ذلك أن استقرار الليرة يؤدي إلى فوائد مقبولة في الاسواق المالية اللبنانية ويحصن الأمن الاجتماعي والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، بالإضافة إلى المحافظة على القدرة الشرائية لدى المواطن اللبناني.

أما المؤشرات التي تدلّ على الإستقرار على الصعيدين النقدي والمالي فيمكن إيجازها بالتالي:

- أولاً، استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، بدعم من موجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبية التي باتت اليوم الأعلى تاريخياً، حيث تخطت عتبة الـ ٣٨ مليار دولار أميركي.
- ثانياً، مناعة السوق المالي حيال المخاطر السيادية، أي بمعنى آخر المخاطر السياسية والأمنية، وهذا ما يتجلى في سوق القطع حيث لا حركة تحويلات من الليرة اللبنانية إلى الدولار.
- ثالثاً، استقرار الفوائد في القطاع المصرفي اللبناني رغم التوقعات العالمية بارتفاعها.
- رابعاً، تأمين إدارة مجدية للسيولة التي حققت فائضاً تجاوز الـ ١٦ مليار دولار حيث شهدت الودائع ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٧%. كما تهدف إدارة السيولة إلى المحافظة على استقرار التسليف للقطاع الخاص الذي شهد ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٩% متجاوزاً الـ ٥١ مليار دولار لغاية آب ٢٠١٤، وكذلك تحقيق الاستقرار الائتماني للدولة. وقد نجح مصرف لبنان في أداء هذه المهمة، متحملاً كلفة إدارة السيولة ولكن مجنباً الإقتصاد كلفة التضخم.

بناءً على هذه المعطيات، وبالرغم من المشهد الضبابي، وانطلاقاً مما أثبتته الإقتصاد اللبناني عبر كل التجارب السابقة من قدرة على التكيف مع الأزمات السياسية والأمنية مكنته من بناء صدقية تراكمية وثقة نادرة تعززت مع الوقت، نستطيع القول بكل اطمئنان أن لبنان يحافظ على قدراته وعلى استقراره على الصعيد النقدي، والليرة اللبنانية لديها من التجربة والمناعة ما يجعلها في حصن متين. لذا يمكننا أن نعتبر أن الاستقرار النقدي هو بمثابة ذخيرة استراتيجية تسمح لنا، في أي فرصة تتحسن فيها أوضاع البلد، أن نعيش الإقتصاد اللبناني. ونحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل لأن مقومات إعادة إطلاق الإقتصاد اللبناني موجودة وكذلك النوعية البشرية والادخارات المرتفعة.

٢- هل يشكل رقم ١٧٠ مليار دولار كموجودات للمصارف و٥٢ مليار دولار كأصول في المركزي اللبناني سداً صلباً ومنيعاً يقي لبنان مخاطر الإنهيار المالي، أم أن للصمود حدود؟

ما يحصن استمرارية هذه السياسة النقدية هو الدعم المتوفر من السيولة المرتفعة في مصارفنا في ظل استمرار وتيرة الزيادة في تدفق الودائع، التي تجاوزت ١٤٧ مليار دولار حالياً، فضلاً عن الموجبات على المصارف بالإبقاء على نسبة ٣٠% من ودائعها سائلة، بالإضافة إلى الإحتياطي الإستراتيجي المتمثل بموجوداتنا في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي تخطت عتبة الـ ٣٨ مليار دولار أميركي كما ذكرنا، مسجلة رقماً قياسيًّا. ويضاف إلى ذلك كله احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان. كل هذه العوامل من شأنها أن تضخ حيوية ناشطة بعيدة المدى في شرايين الإقتصاد اللبناني. ومن أسباب قوة هذه السياسة شفافتها والإجماع الذي تحظى به من قبل جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم

السياسية، وذلك لمصلحة الإقتصاد وتحفيز الثقة ببلدان، كما أنها تلاقي ترحيباً وتأييداً من الجهات المختصة في صندوق النقد الدولي، بعد أن أثبتت فعاليتها في المحافظة على الثقة والاستقرار الاقتصادي.

والجدير ذكره أن مصرف لبنان مؤسسة تحقق أرباحاً نظراً للإدارة الرشيدة لأصوله، وقد سدّد للدولة عدة مليارات من الدولارات من خلال الغاء ديون وتوزيع أرباح، فبالرغم من الكلفة الضرورية التي تتحملها لإدارة السيولة والتي تفرضها الظروف الراهنة لم تكلف أحداً بل تحملنا أرباحاً أقل.

٣- الحاكم رياض سلامة قدّر نسبة النمو في العام ٢٠١٤ بين ١,٥ إلى ٢ % ، كيف

تنظرون إلى هذا الرقم ؟

إن الأحداث الجارية في العالم العربي، لا سيما في سوريا، انعكست سلباً على لبنان، إذ تراجعت معدلات النمو فيه من ٨% ما بين الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠ إلى ٢% ما بين الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٣، وتوقع أن يتراوح النمو الفعلي في العام ٢٠١٤ للإقتصاد اللبناني بين ١,٥ % و ٢% مع نسب تضخم لا تفوق ٤%. فرغم هذا الواقع، ما زال لبنان يسجل نمواً إيجابياً، على عكس العديد من البلدان العربية، بالأخص البلدان غير النفطية.

لقد أطلق مصرف لبنان سنة ٢٠١٣ برنامجاً تحفيزياً لتعزيز الطلب المحلي وتحفيز الإقتصاد اللبناني. فأمن هذا البرنامج ٥٠% من النمو المسجل سنة ٢٠١٣. وفي سنة ٢٠١٤، واصل مصرف لبنان سياسة تعزيز التسليف هذه التي أعطت ثمارها، إذ استخدمت المبالغ المتوفرة بأغلبيتها، مما دفعه إلى زيادة هذه الرزمة.

ويعود جزء كبير من قدرة الإقتصاد اللبناني على التطور إلى عامل الثقة المستمرة التي تشكل عنصراً أساسياً في المحافظة على الإستقرار وتحفيز النمو. لبنان بلد واعد، فإذا تخلصنا من أزماتنا السياسية والأمنية يصبح لدى الحكومة إمكانية لتطوير البنية التحتية وإصدار القوانين التي تساعد على زيادة الاستثمار.

٤- هل لا يزال لبنان ومصارفه تحديداً، ملاذاً آمناً للأموال والرساميل الوافدة؟ وكيف

تصفون حركة هذه الرساميل؟

مصرف لبنان قادر على الاستمرار في إدارة دفة التدفقات في اتجاه لبنان، بما يعزّز قدرة المصارف على تمويل الدولة، ويضمن لنا زيادة احتياطياتنا بالعملات الأجنبية. واستناداً إلى ما يحدث في الأسواق العالمية، لن يكون هناك في المدى المنظور، ضغوطات خارجية على مستوى الفوائد في لبنان، وبالتالي هي مرشحة لتبقى مستقرة. ومن اللافت أن هناك طلب خارجي للتوظيف في لبنان بسبب استقرار الأوضاع نسبياً مقارنة مع مصر وتركيا وقبرص وغيرها من أسواق المنطقة، وهذا يضمن استمرار التدفقات النقدية.

ان التدفقات النقدية والتي تتضمن ودائع غير المقيمين، تحويلات المغتربين، التحويلات النقدية للسيّاح وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هي أساساً وداًع مع حركة استثمارية، ولا يمكن فصلها عن الوديعة لأن الاستثمار يبدأ كوديعة. لذا، نراقب حركة الودائع الإيجابية، وكذلك ميزان المدفوعات، ولو أن الرقم سلبى بسبب ارتفاع الودائع غير المقيمة والتي تُحتسب سلباً في هذا الميزان. وتوقع أن تسجل التدفقات لهذه السنة ٩ مليار دولار، في حال استمرارنا على الوتيرة ذاتها. ان حركة التدفقات هي مؤشر إلى ثقة ثابتة في القطاع المصرفي، وسيسمح ذلك للبنان بأن يكون لديه المدخرات اللازمة لتمويل الدين العام وتوفير حاجات التمويل للقطاع الخاص أيضاً.

٥- الإغتراب اللبناني وتحويلاته المالية التي تقدّر بأكثر من سبعة مليارات دولار سنوياً تساهم بشكل فعلي في صمود الإقتصاد اللبناني ، كيف تنظرون إلى هذا الإغتراب؟

المغتربون اللبنانيون هم الشريان الحي والركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني. يملك المغتربون اللبنانيون رؤوس أموال بشرية واجتماعية وعلمية وقدرات مالية كبيرة ولهم دور فعال وبارز في دعم الاقتصاد اللبناني وذلك من خلال التحويلات المالية والاستثمارات التي يقومون بها. يشكل وجود اللبنانيين المغتربين الذين يحولون أموالا الى لبنان احد عناصر القوة والارتكاز في الاقتصاد.

ان التحويلات من الخارج الى الداخل لم تتوقف يوماً وهذا مؤشر جيد يدل على متانة الوضع المالي والثقة بالنظام المصرفي اللبناني.

توازي التحويلات المالية الى لبنان ٢٠ الى ٣٠ % من الناتج المحلي سنوياً، وهي تشكل دليلاً واضحاً على سلامة القطاع المالي في لبنان وثقة المغتربين به. وهذه التدفقات تسد فجوة ناتجة من الميزان التجاري وتجعل ميزان المدفوعات في حال جيدة، كما انها تؤمن جزءاً مهماً من العملات الاجنبية الموجودة في لبنان. وبحسب البنك الدولي، من المتوقع أن يبلغ حجم تحويلات المغتربين إلى لبنان ٧,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤ ليحل بذلك في المركز الثاني إقليمياً من حيث حجم التحويلات.

٦- بالرغم من الأوضاع الأمنية والسياسية السيئة التي تخيم على لبنان وتنعكس سلباً على اقتصاده، فإن بعض قطاعات هذا الإقتصاد ووفق التقارير الإقتصادية شهد تحسناً ملموساً خلال الأشهر المنصرمة ، ماذا تقولون بهذا الخصوص؟

كان لرمزة التحفيز التي أطلقها مصرف لبنان في بداية العام ٢٠١٣ دوراً فعالاً في تفعيل العجلة الاقتصادية، حيث ساهمت في تحقيق ٥٠% من النمو في الناتج المحلي الاجمالي في ظل ركود للطلب الداخلي والأزمات المجاورة وما لها من تداعيات على لبنان، كما ذكرنا.

وبعد نجاح المبادرة الأولى، حيث أنفق أكثر من ثلاثة أرباع المبالغ المخصصة في العام ٢٠١٣، وتيقناً منا أن الأوضاع في المنطقة لا تزال غير مستقرة ويجب العمل على تحفيز الاستهلاك الداخلي، أعدنا تجديد المبادرة في العام ٢٠١٤ ولو بمقدار أقل، وهي تستهدف على غرار المبادرة الأولى قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وزيادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. وتجدر الإشارة الى أنه تم صرف جزء كبير من رزمة التسليف التي أقرّيناها لهذه السنة، وقد خصصت النسبة الأكبر منها للقروض السكنية بفوائد مدعومة. نحن نتجه لإطلاق رزمة جديدة في العام ٢٠١٥، لأن السبب ما زال موجوداً، وهو عدم الاستقرار السياسي والأمني، كما ان الطلب الخارجي ما زال ضعيفاً على الاقتصاد اللبناني في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة، وبالتالي علينا تحفيز الطلب الداخلي.

وفي السياق نفسه، أوجدنا امكانيات للقطاع المصرفي للإستثمار في قطاع عجز عن ايجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو اقتصاد المعرفة الذي نعول عليه لبناء وتعزيز رأس المال البشري ولتوفير فرص العمل، خصوصاً ان لبنان يتمتع بطاقة بشرية كفية وقادرة على حسن استغلال التكنولوجيا الحديثة، وتمثّل ميزة تفاضلية له في المنطقة العربية. لذلك وضع مصرف لبنان بتصرف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها في الشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط. وقد بدأت المصارف فعلياً بإرسال إحالات للمصرف المركزي ليسمح لها بالدخول في هذه الاستثمارات، حيث يفوق الحجم حالياً الـ ١٠٠ مليون دولار، وهذا المبلغ ستستثمره المصارف في صناديق تهتم بهذه الشركات أو بالشركات مباشرة. ان ذلك سيحدث علامة فارقة في الاقتصاد الوطني، لان اقتصاد المعرفة هو قطاع يحسّن الاقتصاد التقليدي ويوجّهه باتجاه الإقتصاد الإنتاجي، واضعاً لبنان على خارطة الدول ذات القدرة التنافسية، مما يمكننا من زيادة صادراتنا المتراجعة حالياً ويساعدنا في التغلب على الأرقام المتردية لا سيما في نسب الدين العام الى الناتج المحلي و نسب العجز في القطاع العام.

مصرف لبنان سيكون دوماً مبادراً الى دعم الاقتصاد، ما دام الوضع الداخلي غير واضح من الناحيتين السياسية والأمنية. لكن بالرغم من الدور الإيجابي في المساعدة على النمو الاقتصادي، فان هذه المبادرات تظل ناقصة ان لم تستكمل بالمناخ الأمني والسياسي الملائم.

٧- كيف يصف نائب الحاكم الصناعة المصرفية في لبنان؟ وكيف يقيّم الهندسة

المالية التي يتبعها مصرف لبنان ؟

من أسباب قوة القطاع النقدي اللبناني أن التوازنات المبنية فيه هي حقيقية وليست إفتراضية، حيث يبقى الاحتكام للسوق هو الأساس. أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد كان وما زال سليماً بفضل النموذج المصرفي المحافظ الذي اعتمده مصرف لبنان وطوره منذ

العام ١٩٩٣ والذي ساعده على تخطي مختلف أنواع الأزمات واستقطاب الرساميل، فأضفى مناعة حمت الاستقرار في الظروف الاستثنائية، وحافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي، وشكّل حجر الأساس لتمويل القطاعين الخاص والعام.

يمكن وصف الهندسة المالية التي يتبّعها مصرف لبنان وتأثيرها على هيكلية الصناعة المصرفية في لبنان من خلال الإضاءة على المعايير والمهام والإجراءات التالية:

- الحرص على الإلتزام بالمعايير الدولية لتسيير الأعمال المصرفية والمالية. وقد أصدر مصرف لبنان التعاميم التي تثبت القاعدة القانونية لمكافحة تبييض الأموال، وأيضا تلك المتعلقة بمعايير بازل ٣، حيث تم الاتفاق أن تصل نسبة الملاءة لدى القطاع المصرفي اللبناني إلى ١٢% في سنة ٢٠١٥، علما أنها حاليا بحدود ١٠%. هذا يعني أن نسبة الملاءة التي نفرضها تتخطى ما هو مطلوب في بازل ٣. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان، فإن التدابير الاحترازية التي يعممها مصرف لبنان على المصارف كافية للحد من هذه المخاطر ومصارفنا مجهزة لقراءة بوادر أي تخلف وجاهزة لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب أي أزمة. فالمصارف تكوّن المؤونات العامة تبعا لاختبارات الضغط التي تجريها من ناحية وتعتمد من ناحية اخرى الى تقليص ملحوظ على محافظها الائتمانية، مخفضة مخاطرها، كما ونلزم المصارف تطبيق اعلى معايير الادارة الرشيدة وادارة المخاطر. ونعتبر هذا الأمر أساسيا ليبقى تعاطي المصارف اللبنانية مع المصارف المراسلة جيدا، خصوصا وأن البيئة المصرفية قد باتت أكثر تطلبا وتعقيدا بعد أزمة عام ٢٠٠٨.

- الحفاظ على مستوى سليم من السيولة في المصارف. مصرف لبنان يفرض على المصارف الإبقاء على نسبة ٣٠ في المئة من ودائعها سائلة، مما يخفض مستوى الاستدانة إلى عشرة أضعاف بالنسبة إلى الأموال الخاصة للمصرف.

- فصل المصارف التجارية عن مصارف الأعمال، وذلك باعتبار أنها تقوم بأدوار مختلفة تماما. وقد نظمنا المشتقات المالية والمنتجات المركبة والقروض للقطاع العقاري والأدوات المالية.

- تحسين نوعية العمل المصرفي بالتعاون مع المصارف. وفي هذا الإطار، تمّ تشكيل وحدة معنية بحماية المستهلك تابعة للجنة الرقابة، وهي لا تعمل كصندوق شكاوى بل تتأكد من أن المصارف تملك العوامل الكفيلة بتأمين التعاطي الشفاف والعاقل مع الزبائن من أنظمة وتجهيزات ورأسمال بشري، مما يحسّن سمعة القطاع المصرفي اللبناني. كما تم إلزام المصارف بوضع سياسة للتعويضات والمكافآت التي تمنح للعاملين لديها.

- الحفاظ على الاستقرار التسليفي في لبنان. لقد قام مصرف لبنان مؤخرا بوضع ضوابط جديدة على قروض التجزئة التي تعطيها المصارف والتي تشمل القروض الاستهلاكية

والسكنية وخطوط الائتمان المتجددة كما فرض على كل مصرف وضع نظام يتضمن سياسة واضحة لمنح هذه القروض، وذلك حفاظاً على الاستقرار التسليفي في لبنان وتجنباً لأي مشاكل قد تواجهها الأسر اللبنانية في المستقبل. فاليوم، نصف مدخول الأسرة يذهب لتسديد قروض، وبالتالي هدفنا المحافظة على القدرة الشرائية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي لا تحقق نمواً.

- مراقبة الإستقرار المالي. أنشأ مصرف لبنان مؤخرًا وحدة جديدة تحمل إسم "وحدة الاستقرار المالي"، ومن مهامها مراقبة الوضع المالي والمصرفي في لبنان والعالم، مما يمكن المصرف من رصد المخاطر والازمات المحتملة قبل وقوعها لاتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهتها والتعامل معها.

- تطوير الثقافة المصرفية بهدف تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة. يشدّد مصرف لبنان على تشكيل سياسات وآليات في المصارف لتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر وحماية المستهلك، مما يتطلب تطويراً للثقافة السائدة في العمل المصرفي باتجاه مفاهيم الشفافية والالتزام.

- تعزيز دور المصارف في التنمية. قام مصرف لبنان بالعمل على وضع آليات من شأنها تعزيز الدور التنموي للمصارف عبر تشجيعها على توجيه التمويل الى المشاريع الانتاجية، لا سيما زيادة التمويل المخصص للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد وتساهم في النسبة الأكبر من التوظيف وزيادة معدلات النمو. إن هذه السياسة جعلت المصارف تقدم على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص. وابتداءً من العام ٢٠٠٩، أصبح التسليف المصرفي للقطاع الخاص يفوق التسليف المصرفي إلى القطاع العام حيث غيرت المصارف بشكل مهم في طريقة توظيف أموالها اذ وجهتها بشكل أكبر نحو القطاع الخاص.

- منع ارتفاع الفوائد مع احترام أدوات السوق. يراقب مصرف لبنان السوق بشكل مستمر، سعياً لعدم ارتفاع الفوائد بشكل ملفت لاسباب ظرفية، لذا يضطر من وقت الى آخر للتدخل من اجل الحفاظ على بنية فوائدها استطعنا تخفيضها بعد الكثير من المعاناة. وهو توجه تعتمده المصارف المركزية عالمياً للحفاظ على استقرار الفوائد. في هذا السياق، قام مصرف لبنان بتخفيض معدّل الفوائد في لبنان الذي بلغ بعد الحرب حداً يزيد عن ١٣%، واليوم انخفضت هذه المعدلات إلى أقل من ٦%.

- منع افلاس المصارف. قضى النموذج المتبع من قبل مصرف لبنان بالحؤول دون إفلاس المصارف في لبنان عبر تشجيع عمليات الدمج دون إيقاع خسائر للمودعين.

- تطوير الأسواق المالية. إن تطوير الأسواق المالية يسهم بالدرجة الأولى في تأمين تمويل طويل الأجل لدعم مبادرات القطاع الخاص، مكملًا بذلك دور القطاع المصرفي الذي يتمحور تمويله على تسليفات قصيرة الأجل، فتسهم الأسواق المالية في تحفيز

النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل التي يحتاج إليها لبنان. وفي هذا الإطار، تم تشكيل هيئة الأسواق المالية التي تشمل مهمتها تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطورها بما يتناسب مع التغييرات والمعايير المحلية والدولية، وإعادة إحياء لبنان كمركز إقليمي للخدمات المالية، الى جانب المركز المصرفي الذي يتصف به، من خلال التطوير الدائم للأسواق المالية اللبنانية. كما انها تحاول جدياً أن تضع أسس سوق محترمة للتداول بالأوراق المالية من سندات وأسهم، وتساعد على تمويل القطاع الخاص، واي عملية خصخصة محتملة. ومن اهم النشاطات التي تصبو إلى تحقيقها في المستقبل هي إرساء الأسس التنظيمية والرقابية بهدف حماية المستثمر، وفرض رقابة فعالة على جميع المؤسسات التي تتعاطى بالأدوات المالية للتأكد من أنها تلتزم بالمعايير والأنظمة المرعية الإجراء، بالإضافة الى تعزيز الثقيف والتوعية العامة حول الأسواق المالية لزيادة ثقافة المستثمر وكافة اللبنانيين وحمائهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية المبادرة إلى خصخصة بورصة بيروت، كون هذا التخصيص يزيد السيوالة في البورصة ويساعد على تعزيز ادراج الأسهم. إذ أن البورصة يمكن أن تكون مخرجاً للشركات الناشئة التي تمولها المصارف. فتكون هذه المبادرة بداية انطلاقاً جديدة لعملية تشجيع القطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة إلى شركات يساهم فيها الجمهور، لتسنيذ القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفادياً للمفاعيل السلبية.

٨- توفير ملاءة الدولة. سياسة مصرف لبنان تهدف الى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية، وواجبنا القانوني هو المحافظة على الاستقرار التسليفي. لا نستطيع أن نترك الدولة تتعثر، نظراً لآثار ذلك على القطاع المصرفي ويهمننا تأمين حماية سمعة لبنان المعروف عنه أنه يسدد كل الديون والفوائد في الوقت المطلوب. هذه السمعة مهمة وتلعب دوراً وتؤثر على سعر صرف الليرة وعلى قاعدة الفوائد في لبنان. وهذا الموقف لمصرف لبنان يخفف من المخاطر على الوضع الائتماني ككل.

٨- سلسلة رتب ورواتب ومتوجبات مالية دولية على لبنان وغيرها من الأعباء التي تنوء

بحملها المالية العامة، هل يستطيع لبنان تحمّل كل هذه الفواتير؟

بالفعل يواجه لبنان مجموعة من التحديات أبرزها الفراغ في المؤسسات الدستورية والمشاكل الأمنية المتنقلة اضافة الى مشكلة اللاجئين السوريين. كما يعاني لبنان من مشاكل اجتماعية أخرى، منها تعديل سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.

بالنسبة لمشكلة اللاجئين وما تحمله من آثار سلبية على المالية العامة والبطالة والنمو الاقتصادي، نحن نشدد على ضرورة زيادة المساعدات من قبل المجتمع الدولي نظراً للتبعات الهائلة على الاقتصاد اللبناني. الدولة اللبنانية تسعى الى الحصول على مساعدات دولية، ولاسيما أن للموضوع وجهاً إنسانياً، وقد أنشأ صندوق من قبل البنك الدولي، ولكن

النتائج غير مرضية للغاية اليوم. في اجتماعات واشنطن الأخيرة قلنا للمشاركين أنه ليس من العدل أن يتحمل لبنان وحده كل هذه الأعباء وطلبنا من المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وربما تكون هناك مبادرات في هذا الإتجاه.

أما بالنسبة لسلسلة الرتب والرواتب، فقد طرح مصرف لبنان موقفه بالنسبة إلى تنفيذها بشكل لا يزعزع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولا يضرّ بمالية الدولة ويفاقم العجز المتنامي في الخزينة خصوصا مع ارتفاع كلفة الدين العام. ويتمثل ذلك باقتراحين، الأول تأمين المداخيل المؤكدة الإضافية لتغطية قيمتها، والثاني تقسيط متوجباتها على مدى خمس سنوات في شكل يضمن توافر المداخيل المتأتية من الضرائب الجديدة التي تستغرق وقتاً لتحقيقها. وبذلك نكون كسبنا الوقت اللازم لإحداث التوازن بين الإنفاق الإضافي والمداخيل.

مصرف لبنان مستمر في سياساته التي تقضي بتأمين الاستقرار الائتماني للدولة وهو يكون دائماً متواجداً في الأسواق ويقوم مباشرة أو من خلال هندسات - بدعم تمويل حاجات الدولة المالية. ان محفظة سندات الخزينة التي باتت موجودة لدى مصرف لبنان، والتي بلغت ارقاما مهمة، هي دليل على الحرص الدائم لتوفير ملاءة الدولة. كما يقوم المصرف المركزي ايضا بتجميع احتياطي مرتفع من العملات الاجنبية لتوفير حاجات الدولة. وبالتوافق مع وزارة المال وبموافقة الحكومة واستناداً على قانون صادر عن مجلس النواب، يقوم المصرف بهندسات بغية توفير موارد بالعملات الاجنبية بطريقة ذاتية، ومنها عملية الاستبدال بين سندات بالليرة واخرى بالدولار. وسوف نمضي قدماً في هذه السياسات على رغم من انها ترتب كلفة على مصرف لبنان لكن ذلك لا يمنعه من تحقيق أرباح كل سنة بحيث لا يواجه خسائر. هذه السياسات ستساعدنا لكي نجتاز هذه الظروف الصعبة.

جميعنا ندرك الحاجة الى إقرار وتنفيذ إصلاحات شاملة وواسعة وأيضاً اقرار موازنة و خطة تمويلية واضحة لتطوير البنية التحتية التي تسبب عجزاً كبيراً في الخزينة وتفوّت على لبنان قدرته التنافسية، إضافة الى الحاجة لمعالجة الأزمة الاجتماعية، ولإطلاق عملية التنقيب عن النفط والغاز وتطوير اقتصاد المعرفة، غير ان ذلك كله رهن الأوضاع السياسية والأمنية. نحن نؤكد أن وضعنا المالي قوي ومرن ويستطيع امتصاص الصدمات ويعود ذلك الى عامل الثقة المستمرة التي تشكل عنصراً أساسياً في المحافظة على الإستقرار وتحفيز النمو.

وشكراً.